

لقد تركت ظاهرة العولمة آثاراً وتغيرات على الفكر المحلي بشكل عام والفكر المحلي الفلسطيني بشكل خاص يمكن توضيحها في النقاط التالية: أولاً: لقد تركت العولمة تأثيراً على الفكر المحلي من خلال النظم المعلوماتية والتكنولوجيا والتواصل السريع بحيث أدت وسائل الإعلام والمؤتمرات والصحف والكتابات والمؤتمرات المحلية والإقليمية والدولية إلى سرعة تبادل التطور في الفكر المحلي حيث بدأت مفاهيم الحكم والمركزية واللامركزية تظهر وتطفو على السطح وتترك آثاراً على النظم المحلية، الأخير من مؤتمرات وما خصصته الأمم المتحدة من خلال مؤسساتها من دراسات وتمويل للباحثين ترك أثراً إيجابياً في إغناء أدبيات الفكر المحلي بشكل واضح. وقد بدأت الدول النامية في التبني لهذه الأفكار في نظمها وقوانينها وأنماط إدارتها في البلديات والمجالس المحلية بشكل عام. الفلسطينية تأثرت كثيراً على مدار السنوات الست الماضية وحدث إنقلاب كامل في الفكر المحلي الفلسطيني حيث كان لظاهرة العولمة والنظم المعلوماتية والتطورات الدولية الأثر البارز في هذا ربما نستطيع القول أن النظم المحلية الفلسطينية كانت من أكثر النظم المحلية التي حصلت فيها تحولات فكرية في السنوات العشر الماضية وكان ذلك لعدة أسباب:- 1- إن السياسة العامة الفلسطينية في مجال النظم المحلية كانت في فلسفتها تقوم على أن تبدأ من لقد عايشنا فترة بناء النظم المحلية ما يجري من تغيرات دولية وعالمية فقد تزامن هذا البناء للنظم المحلية الحديثة في فلسطين مع ظواهر عالمية كثيرة وتغيرات سواء كانت إقتصادية أو إجتماعية أو ثقافية أو سياسية فكان هذا الوليد الجديد. مرحلة التشكيل والتطوير أكثر من غيره في التأثير والإستجابة لمثل هذه التحولات العالية. 2- الوعي الفكري والتنبه لدى القيادة الفلسطينية لأهمية التركيز على النظم المحلية في هذه المرحلة حيث أصدرت القيادة قراراً بأن تأخذ النظم المحلية نمط الحكم المحلي وليس الإدارة المحلية منذ اللحظة الأولى بإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية مما هيأ المجال لتفعيل الكثير من الأنماط الحديثة في مجال النظم المحلية حيث أدخلت أفضل الأسس الإدارية واللامركزية المالية في هيئات الحكم المحلي الفلسطيني. 3- الجمود الذي لحق في النظم المحلية الفلسطينية طيلة الخمسين سنة الماضية ترك فراغاً لا بد من سده فكان هناك مجال لإستيعاب الكثير من التجارب خاصة في مجال اللامركزية والديمقراطية وتجسيد ذلك من خلال سن قوانين واضحة ومرنة. 4- إعتبار التطور في النظم المحلية الفلسطينية شكلاً من أشكال تجسيد السيادة الفلسطينية وتزامن ذلك مع بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية، حيث بدأت المؤسسة المحلية تأخذ دورها بعدتهميشها وفي حالات أخرى تغييبها عن الساحة الخدمائية فقد تعاضم دورها في مجالات مختلفة منها الخدمات وأخرى في مجال التنمية الإقتصادية. 5- النزعة الديمقراطية لدى المواطن الفلسطيني بعد الإحتلال العسكري الإسرائيلي ورغبة الفرد الفلسطيني في التعبير عن إرادته من خلال المشاركة في إدارة نفسه لنفسه وهذا ظهر جلياً في مشاركة الفرد الفلسطيني سواء في تشكيل الهيئات المحلية أو التمويل الطوعي لهذه الهيئات بشكل منقطع النظير حيث بلغت المشاركة والمساهمة الطوعية للشعب الفلسطيني في تمويل المشاريع المحلية الخاصة بالخدمات والبنية التحتية في السنوات الماضية يقرب من مائتي مليون دولار 6- المساعدات الخارجية سواء من الدول أو المنظمات الدولية لفلسطين والذي كان جزء منها يأتي على شكل بناء المؤسسات وقدرتها على الإدارة من أجل تطوير قدرتها على إدارة المشاريع والخدمات وكان الكثير من هذه البرامج والمشاريع يوجه بشكل خاص للمؤسسات البلدية والقروية مما ترك تطوراً واضحاً في السنوات الماضية وانعكس ذلك على ما تم من بناء مؤسسات محلية في فلسطين فقد إرتفع عدد الهيئات المحلية على المستوى البلدي من 29 بلدية إلى 115 بلدية ولم يعد هناك تجمع سكاني تعداد 500 مواطن فما فوق إلا وتم فيه. 7- إن النظم المحلية ضاربة جذورها وأسسها موجودة قبل الإحتلال الصهيوني والإنتداب البريطاني وأن الذي حدث هو إضافة على أساس موجود وأن نظم الحكم المحلي في فلسطين تقوم على الإنتخابات الديمقراطية منذ الحرب العالمية الأولى وهذا ما سهل وفتح الطريق أمام نمو وتطور النظم المحلية المعاصرة في فلسطين. لقد بدأ العمل على ترميم الفكر المحلي الفلسطيني آخذاً عدة أشكال ومسارات تم العمل وفقها وبشكل متواز من خلال النقاط التالية: أ- العمل أولاً على استحداث هيئات محلية في المدن والقرى التي كان لا يوجد فيها مثل هذه المؤسسات حيث تم إنشاء أكثر من (400) وحدة محلية على مدار السنوات الست- العمل على وضع قوانين وأنظمة تقوم على أساس تجارب الدول المحيطة والتي تمر في ظروف شبيهة بظروف فلسطين والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة والتي قطعت أشواطاً كبيرة في هذا المجال حيث صدرت العديد من القوانين والأنظمة والتي نرى بأنها ليست ببعيدة عن ما هو موجود في الدول المتقدمة أو التي لها تاريخ وتجربة- العمل على بناء نظام مالي ولا مركزية مالية وتطوير نظام الإيرادات المحلية، بدأت الهيئات بالعمل على تحقيق مبدأ الاعتماد على التمويل الذاتي المحلي وقد استفادت التجربة الفلسطينية من بناء نظم مالية لامركزية من خلال عدة دراسات- العمل على بناء إتحادات محلية، حيث توج ذلك في تأسيس إتحاد البلديات الفلسطينية ومجالس الخدمات المشتركة كما إستطاعت

الهيئات المحلية الفلسطينية أن تكون عضواً في كثير من الاتحادات العالمية أو الدولية. وقد شاركت هذه المدن في الكثير منالتنظيمات الإقليمية خاصة مدن حوض البحر الأبيض المتوسط..- العمل على نقل النظم المحلية من خلال تطوير دورها من دور كلاسيكي تقليدي إلى دور حديث بحيث تم التركيز على الأولويات الإجتماعية والثقافية والسياسية بالإضافة إلى دورها التقليدي من تقديم خدمات الكهرباء والمياه والنفايات وغيرها من الخدمات.ح- العمل على تطوير مفهوم الإدارة المشاركة وتطوير مفهوم المشاركة المجتمعية سواء في الإدارة أو رسم السياسة أو التشكيل للهيئات المحلية أوحتى في تمويلها، أي باختصار نستطيع القول أن الفكر المحلي الفلسطيني المعاصر يقوم على الأسس التالية:1 اللامركزية: المقصود هنا هو إنشاء وحدات محلية على درجة معقولة من اللامركزية سواء في التنفيذ أو التمويل حيث ضمن المشرع نقل جزء من صلاحيات وسلطات الحكومة المركزية إلى الهيئات المحلية.2 الديمقراطية: لقد تم إقرار قانون الإنتخابات المحلية والذي نرى لدى مراجعته أنه وقد ضمنته بنوده ونصوصه القانونية إنتخابات ديموقراطية.الأشكال التالية:أ- المشاركة في التشكيل للهيئات المحلية ومجالسها.الطوعي.ب- المشاركة في رسم السياسة واتخاذ القرارات من خلال اللقاءات العامة.ج- المشاركة في الرقابة الجماهيرية على الهيئات المحلية.الإفلات من التفتيت للهيئات المحلية ومحاولة تجميعها بشكل أوبآخر والتجربة هنا أخذت عدداً من الأنماط أو الأشكال والتي تتلخص بما يلي:1) إنشاء مجالس الخدمات المشتركة لتضم في عضويتها الكثير من التجمعات الصغيرة.محلية شاملة ومتكاملة.الوقت الحاضر.